

ترقية التشغيل في الجزائر: دراسة الآليات المستحدثة في سوق الشغل

حتحاتي محمد

أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة الجلفة / الجزائر



ملخص:

تشكل السياسة الوطنية للتشغيل احد أهم محاور عمل السلطات العمومية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد خاصة في هذه الفترة الحساسة التي تمتاز بوفرة الموارد المالية والاستقرار السياسي .
وقد تركزت هذه السياسة فيما مضى على برامج عديدة أثبتت عدم مساهمتها للتطورات التي حدثت في بنية الاقتصاد الجزائري، غير أن المقاربة الجديدة المعتمدة والتي صادقت عليها الحكومة في جوان 2008 تركز أساسا على دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل ، ووضع هياكل دائمة للتنسيق والتشاور بين الدوائر الوزارية والفاعلين الاقتصاديين من اجل إشراك مختلف القطاعات في وضع التصورات وتقديم الاقتراحات لبلوغ الأهداف المرجوة واقتراح تدابير تقويمية عند الاقتضاء .

Résumé :

La nouvelle politique de promotion de l'emploi s'articule autour de :

01- l'appui au développement de l'entrepreneuriat : dans ce cadre ; il importe de rappeler qu'actuellement trois dispositifs de créations d'activités sont opérationnels :

- du dispositif de l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeunes (ANSEJ)
- du dispositif de la caisse nationale d'assurance chômage (CNAC)
- du dispositif de l'Agence nationale de gestion du micro-crédit ANGEM

02- L'appui à la promotion de l'emploi salarié : la promotion de l'emploi salarié s'est traduite par la mise en place d'un nouveau dispositif d'aide à l'insertion professionnelle (DAIP)

Le nouveau dispositif vise à faciliter l'accès à un emploi durable aux jeunes primo-demandeurs d'emploi .

03- La création et la mise en place des organes de coordination intersectorielle : la commission nationale de la promotion de l'emploi et le Conseil de partenariat de la formation et de l'enseignement professionnels .

تقديم:

تحتل السياسة الوطنية للتشغيل مكانة متميزة في السياسات العمومية بالنسبة للبلدان المتقدمة وكذلك الحال بالنسبة للجزائر التي اتضحت معالمها بعد انتعاش الاقتصاد الجزائري بفعل ارتفاع أسعار البترول في بداية الالفية الجديدة ، وهو الأمر الذي جعل من اعتماد سياسة وطنية للتشغيل أمرا حتميا قصد تنويع مصادر الاقتصاد الوطني ورفع نسبة النمو خارج قطاع المحروقات لتفادي آثار الصدمات البترولية فكان البدء في تنفيذ برنامج الاستثمار العمومي المهادف الى تشييد البنى التحتية التي تمد الاقتصاد الوطني بالركائز الضرورية اضافة الى استتباب الأمن الذي يمكن معه الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والوطنية خاصة تلك الموجهة الى القطاعات التي تعرف استخداما مكثفا لليد العاملة .

لذلك، فإن مسعى السلطات العمومية كان التركيز أولا للعمل على إعادة تثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط و البعيد وكمنشط و محرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، ومن ثم ، شرع في تطبيق برنامجين تنمويين: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و 2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من سنة 2005 إلى سنة 2009* .

بخصوص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الحد من الفقر و توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني و إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7% ، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى لا يتسع المجال لذكرها ، أما برنامج دعم النمو الاقتصادي فإنه يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره موارد معتبرة، هذا من جهة و من جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية (01)

وموازاة مع تنفيذ هذه المخططات ارتأت الحكومة ان تشرع في تبني سياسة واضحة لتقليص نسبة البطالة التي كانت تقدر في سنة 1999 ب 30 % حسب احصاءات الوزارة المكلفة بالتشغيل والديوان الوطني للإحصائيات وقد شرعت مختلف الدوائر الوزارية في تضمين اقتراحاتها المتعلقة بهذه السياسة التي توجت في الاخير بإعداد وثيقة عمل مرجعية اطلق عليها المخطط الوطني لمكافحة البطالة وترقية التشغيل الذي اعتمد رسميا في جوان 2008 للعمل على خفض نسبة البطالة إلى اقل من 10 بالمائة في آفاق 2010 ، و اقل من 09 بالمائة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014 ، ولبلوغ الأهداف المسطرة يتطلب مخطط النشاط العمل على محاور عدة هي : (02)

01 - دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل .

02 - ترقية التكوين المؤهل لتسهيل الإدماج في عالم الشغل .

03 - تسهيل الإجراءات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

04 - ترقية تشغيل الشباب .

05 - إصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل .

06 - متابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق الشغل.

07 - إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات تكون وظيفتها التشاور والاقتراح .

وعلى هذا الأساس سيكون تطرقي للموضوع عبر معالجة نقطتين أساسيتين في هذه السياسة :

1 - اعتماد المقاربة الاقتصادية لترقية التشغيل :

- دعم المبادرات المقاولتية .

- ترقية الشغل المأجور في القطاع الاقتصادي (عقود العمل المدعمة)

2 - إنشاء الهيئات التشاورية :

- إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل

- إنشاء مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهنيين

المحور الأول : اعتماد المقاربة الاقتصادية لترقية التشغيل

عرف تطور سوق العمل خلال الفترة 1990-2000، عدة مراحل ، أهمها مرحلة التعديل الهيكلي من سنة 1994 إلى غاية 1997 ، أين اتبعت الجزائر توصيات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي التي تحث على رفع الدولة يدها على الجانب الاجتماعي باعتباره قطاع غير منتج. مما أثر على واقع الشغل الذي عرف أزمة حادة خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ، بسبب الشروط المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي التي تمحورت أغلبيتها في انتهاج سياسة واسعة المجال، والتركيز على مصادر النمو الاقتصادي. وهذا ما كان له بالغ الأثر على معدل البطالة فقد عرفت تزايد مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات تسريح الجماعي للعمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة وانهج الخوصصة الذي كان له دور كبير في تفاقم الظاهرة ، فقد قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الاستقلالية المالية 1.323 مؤسسة تشغل 220.000 عامل، والتي أضيفت إلى الخوصصة بمعدل 2,5 % سنويا . مما يؤكد بطء وتدرج العملية تفاديا لكل أشكال المعارضة والاحتجاج، التي من شأنها أن تعرقل المسار الجديد للدولة . أما المؤسسات المفتوحة للأجراء فقد تم التنازل عن 1000 % مؤسسة لفائدة العمال والذين يقارب عددهم 20.000 من مجموع 50.000 عامل، أي بمعدل 13 % سنويا . (03)

كما تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 97.94 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الاقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية ب 61.59 % تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 21.07 % ثم المؤسسات الصناعية ب 15.81 % و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب 59.89 % التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55 % أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل ب 1.42 % الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطل وهذا الارتفاع كان راجع بالدرجة الأولى إلى الأسباب التالية: (04)

1- استمرار عمليات تسريح العمال.

2- تراجع الاعتماد على القطاع العام في خلق مناصب الشغل، بسبب التوجه نحو اقتصاد السوق.

3- ضعف القطاع الخاص في مساهمته في خلق مناصب الشغل.

وانطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) ودعم النمو الاقتصادي 2005-2009 بتكلفة قدرت ب 07 مليار دولار بالنسبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي و 200 مليار دولار لدعم النمو (05).

وعلى هذا الاساس فقد اعتمدت سياسة التشغيل على مرافقة برامج الاستثمار العمومي التي كان من اهم اهدافها الوصول الى نسبة بطالة في حدود دنيا للمساهمة في الرقي الاجتماعي ، وقد اعتمدت هذه السياسة على تشجيع المبادرات الفردية في اطار المقولة .

1. دعم المبادرات المقاولية :

ان من اهم خصوصيات المخطط الجديد الذي تم وضعه في هذا الإطار، أنه يعنى بتشجيع روح المبادرة المقاولاتية عند الشباب، إلى جانب وضع آلية خاصة لحاملي شهادات التعليم العالي، مع الإبقاء على ورشات المنفعة العامة، لكونها أعطت نتائج مشجعة لاسيما بالنسبة لفئة الشباب الذين يفتقرون إلى تأهيل أو ليس لهم تأهيل بالمرّة.

بالنسبة لتشجيع روح المبادرة المقاولاتية، فإن الجهاز الجديد يحفز الشباب على إنشاء المؤسسات المصغرة من خلال مساهمة الدولة في تمويل الاستثمار إلى جانب تخصيص قرض بنكي بنسبة فائدة مخفضة، بالإضافة إلى سلفة بدون فائدة تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، فالمؤسسات المصغرة التي يتم إنشاؤها في هذا الإطار تستفيد من امتيازات ضريبية خلال فترة الإنشاء وبعد دخولها مرحلة النشاط.

كما يتم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب تمويل برامج تهدف إلى تحسين قابلية التشغيل l'employabilité لدى الشباب حاملي الشهادات بغرض تيسير إدماجهم في سوق العمل. هذا الجهاز الذي يعرف بجهاز خلق الأنشطة والذي تسيّره كل من الوكالات الولائية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .

كما يظهر جليا التوجه من طرف الشباب نحو إنجاح هذه المقاربة من خلال ارتفاع عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالات المتخصصة للوزارة المكلفة بالتشغيل والتي انتقلت من 28836 سنة 2009 الى 35141 سنة 2010 ثم الى 61111 في 2011 ، علما بان العدد الإجمالي لمجموع المشاريع التي تم تمويلها يصل الى أزيد من 222453 مشروع نتج عنها حوالي 570406 آلاف منصب شغل مباشر، وبالنسبة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان الهدف المسطر في 2012 يتمثل في الوصول الى إنشاء 79000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهو ما سيساهم أيضا في خلق مناصب الشغل في قطاعات الصناعة والخدمات (06)، علما بان السلطات العمومية رصدت ما يقارب 350 مليار دج تم تخصيصها في إطار البرنامج الخماسي من أجل مرافقة الإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية وشهادات التكوين المهني ودعم خلق المؤسسات المصغرة وتمويل الأجهزة العمومية لترقية التشغيل .

إن المناخ المقاولاتي بصفة عامة، يزدهر بفضل توفر ثلاثة شروط أساسية وهي: شرط تحسن بيئة ومناخ الاستثمار (وهو الشرط الاقتصادي لخلق المقاولات)، وشرط توفر الطاقات البشرية المتعلمة والمتدربة والمبدعة (وهو الشرط البشري)، زيادة على شرط تأهيل

المنافسة البناءة و توفير كل شروط المرافقة خاصة اتجاه المشاريع التي يحملها الشباب خاصة ان الدولة قد أدرجت حزمة من الإصلاحات في مجلس الوزراء المنعقد يوم 22 فبراير 2011 من اجل رفع التحدي لبناء الاقتصاد الوطني ومن أهمها تلك التي تعنى مباشرة بتحسين مناخ الاستثمار ونوجزها فيما يلي :

فبالنسبة للعقارات المخصصة للاستثمار تم اتخاذ 4 قرارات هي:

1. التنازل عن قطع أراضي لصالح المستثمرين ، بناء على دفتر شروط، بصيغة التراضي ، مع إتاحة استثمار تحدد قيمتها من قبل مصالح أملاك الدولة،

2. تخفيض سعر إتاحة الاستثمار، بواقع 90 % خلال فترة إنجاز الاستثمار (3 سنوات كأقصى حد) و بواقع 50 % خلال فترة الانطلاق في النشاط (3 سنوات على الأكثر أيضا).

في ولايات الجنوب والهضاب العليا، سعر الإتاحة دينار رمزي للمتر المربع خلال 10 سنوات، ثم بتخفيض 50 % من قيمتها العقارية.

3. تأسيس دعم مالي بقيمة 15 مليار د.ج سنويا سنتي 2011 و 2012 لصالح الجماعات المحلية لإعادة تهيئة مناطق النشاط وإنمائها،

4. تخصيص اعتماد مالي زائد قرض على المدى الطويل من خلال الصندوق الوطني للاستثمار لإنجاز 30 منطقة صناعية جديدة بمجموع 4.000 هكتار على المستوى الوطني.

بالنسبة لتحسين تمويل الاستثمارات، 5 قرارات اتخذت هي:

1. وضع تحت تصرف البنوك العمومية خط قرض على المدى الطويل على مستوى الخزينة بقيمة 100 مليار د.ج قابلة للتجديد ، لتمكينها من تمويل المشاريع التي تتطلب وقتا أطول للإنضاج،

2. تعبئة شركات الاستثمار ، لتسيير الصناديق الولائية للاستثمار ، وتشجيع مشاركتها خلال فترة تمهيدية في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبدي رغبة في ذلك،

3. الشروع ابتداء من شهر مارس 2011 في إطلاق شركات عمومية للبيع بالإيجار للتجهيزات لتخفيف كلفتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في اللجوء إلى هذه الصيغة،

4. تفعيل الآليات الموجودة في مجال تأمين القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الإجراءات ذات الصلة بالتعاون مع السلطة النقدية،

5. تدخل الصندوق الوطني للاستثمار لصالح المستثمرين الوطنيين الراغبين في ذلك ، لأخذ مساهمات في حدود 34 % من رأس المال ، لتفعيل عملية إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

بالنسبة لتطوير القطاع الفلاحي، تمثلت قرارات مجلس الوزراء فيما يلي:

- رفع مساحة المستثمرات الفلاحية حسب المنطقة من 5 إلى 10 هكتارات لإنشاء مستثمرات جديدة مع تطبيق التخفيضات على إتاحة التنازل ،

- توسيع الإعانة العمومية لاستصلاح الأراضي التابعة للقطاع الخاص ، على أساس دفتر شروط حول المنتوجات الزراعة المراد ترقيتها،
- منح قروض بفوائد مخفضة في حدود 1 مليون د.ج. للهكتار الواحد لاستصلاح الأراضي وإنشاء المستثمرات الفلاحية،
- وضع قروض مخفضة الفوائد تحت تصرف الوحدات الصناعية الغذائية (وحدات الحليب، وتصبير الطماطم ...) لتمكينها من تخصيص تمويل مسبق للمربين والمزارعين المتعاملين معها،
- وضع جهاز لتأمين القروض الممنوحة للمزارعين،
- إسهام جهاز القرض المصغر وجهاز إدماج حاملي الشهادات لتنمية نسيج المؤسسات الخدماتية في الزراعة وتحسين الاستشارة للمستثمرات عن طريق الكفاءات ،
- بالنسبة لتخفيف الأعباء الاجتماعية لتوظيف الشباب طالبي العمل، قرر مجلس الوزراء زيادة تخفيض نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، على نفقة الدولة ، لفائدة الشباب حاملي الشهادات ، ويصبح التخفيض كالاتي:

- من 56 % ينتقل إلى 80 % بالنسبة لولايات الشمال،

- و من 72 % ينتقل إلى 90 % بالنسبة للهضاب العليا والجنوب.

تحسين الدعم الموجه لاستحداث النشاطات

- تخفيض الحد الأدنى لحصة المفاوض الشاب على النحو التالي:
- من 5 % إلى 1 % من الكلفة الإجمالية بالنسبة للاستثمارات التي تقل أو تعادل 5 ملايين د.ج،
- من 10 % إلى 2 % بالنسبة للاستثمارات التي تعادل أو تقل عن 10 ملايين د.ج،
- رفع مستوى القروض بدون فوائد على النحو التالي:
- * من 25 % إلى 29 % من الكلفة الإجمالية للاستثمارات التي تعادل أو تقل عن 5 ملايين د.ج،
- * من 20 % إلى 28 % من الكلفة الإجمالية بالنسبة للاستثمارات التي تعادل أو تقل عن 10 ملايين د.ج.
- رفع مستوى التخفيض في نسبة الفوائد البنكية بالنسبة للمؤسسات المصغرة التي تنشأ في قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية والتي ستنقل من 60 % إلى 80 % في الشمال و إلى 95 % في الجنوب والهضاب العليا، وسيكون هذا الإجراء مرفوقا بمنح تأجيل في التسديد قدره:
- ثلاث سنوات بالنسبة لتسديد الديون الأساسية بدلا من سنة واحدة حاليا،
- سنة واحدة بالنسبة لتسديد الفوائد التي تدفع حاليا دون تأجيل،
- رفع مستوى التخفيض في فوائد القروض البنكية وما يرافقه من تأجيل في الدفع، بما يسمح من تخفيف أعباء المؤسسة المصغرة خلال السنوات الأولى من دخولها في النشاط،
- منح قرض بدون فائدة بقيمة 500.000 د.ج، لتمكين الشباب المبادر من دفع ثمن إيجار المحل المهني الضروري لإنشاء النشاط،
- منح قرض بدون فائدة بقيمة مليون (1) د.ج كحد أقصى للتكفل بنفقات الإيجار بالنسبة للمكاتب الجماعية للمحامين ، أو الأطباء ، أو المهندسين المعماريين.

كما سيتم إدراج صيغ جديدة لتفعيل وتنويع أشكال المؤسسات المصغرة ، و من ذلك:

- تشجيع الحرف والأعمال والخدمات المنزلية من خلال منح قروض بدون فوائد بقيمة 500.000 د.ج ،
- تحسين دعم الدولة للمبادرات الشبابية وتوسيع نطاق الأجهزة إلى إنشاء مكاتب ومرافق خدماتية جماعية من قبل حاملي الشهادات الجامعية .

- منح قرض بدون فائدة بقيمة 500.000 د.ج لتمكين الشباب الحاملين لشهادات التكوين المهني من اقتناء مركبات حرفية في بعض التخصصات لاسيما في الترخيص وكهرباء البنائيات والتدفئة و تصليح السيارات و

- اعتماد حكم قانوني إلزامي يضمن بموجبه مخطط أعباء للمؤسسات المصغرة،

- منح شهادة التأهيل والتصنيف المهني درجة 2 للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار أحد جهازي الوكالة أو أالصندوق.

ان هذه الإجراءات المتخذة لفائدة إعادة بعث روح التفاؤل في نفوس الشباب والتي تم تجسيدها في شهر مارس 2011 في المراسيم التنفيذية الصادرة رغم أهميتها لا تشكل باعثا للأمل ما لم تتوفر النية الصادقة من طرف الشباب المبادرين من جهة ، والمرافقة المستمرة من طرف الوكالات الوطنية المتخصصة والبنوك الوطنية .

وتتمثل المرافقة في برامج تكوين المقاولين الشباب في ميدان التسيير خلال مرحلة ما قبل إنشاء المشروع أو في مرحلة ما بعد إنشائه ، برامج تكوين مستخدمي الوكالات و المتخصصين في مجال مرافقة المقاولين الشباب ومتابعتهم وتوجيههم؛

ترقية الشغل المأجور في القطاع الاقتصادي (عقود العمل المدعمة):

ويتعلق بالتشغيل المأجور للشباب من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني، وهو الجهاز الذي صادقت عليه الحكومة ونشر في الجريدة الرسمية في شكل مرسوم تنفيذي تحت رقم 08-126 مؤرخ في 19 أبريل 2008 وتم تعديله في شهر مارس 2011 بما يضمن تخفيف أعباء المؤسسات قصد إدماج أكبر عدد من الشباب في هذه الصيغة الجديدة التي تقوم على مساهمة الدولة في اجر الشاب على ان تتحمل ميزانية المؤسسة الشطر الثاني من اجر المنصب المشغول كما تستفيد المؤسسة من خلال هذا الإجراء من تخفيضات هامة جدا في مجال الاشتراكات في الضمان الاجتماعي قصد التغطية الاجتماعية للمستفيدين من صيغ عقد العمل المدعم والذي تستفيد منه المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية وفيما يلي اهم الإجراءات المحفزة على التوظيف في إطار عقود العمل المدعمة :

إلغاء التناقضية بالنسبة لدعم الدولة للأجر الملحق بالمنصب، حيث أن هذا الدعم سيكون ثابتا دون انتقاص لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد على النحو التالي:

. 12.000 د.ج شهريا بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية ،

. 10.000 د.ج شهريا بالنسبة للتقنيين السامين،

. 8.000 د.ج شهريا بالنسبة لذوي المستوى المتوسط لمؤسسات للتربية الوطنية و خريجي مراكز التكوين المهني أو

الذين تابعوا تربصا للتكوين المهني

علما بان المرسوم السابق الصادر في 2008 لا ينص سوى على مدة سنتين غير قابلة للتجديد

كما تستفيد المؤسسات التخفيض الإجمالي المذكور في الشق الأول من المداخلة ، مضافا إلى التخفيض الذي يتحمل أعباءه الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سينتقل من 56 % إلى 80 % بالنسبة للمؤسسات المقيمة في شمال البلاد ومن 72 % إلى 90 % بالنسبة للهضاب العليا وجنوب الوطن.

ان هذا النوع من العقود معول عليه خاصة في امتصاص البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية وخريجي التكوين المهني في الاختصاصات المتعلقة بالبناء والأشغال العمومية لكونها من اكبر الورشات المفتوحة في البلاد .

وقد تعهد رؤساء منظمات أرباب العمل – الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية (CGEA)، والكنفدرالية الوطنية لأرباب العمل (CNPA)، و الكنفدرالية الجزائرية لأرباب العمل (CAP)، و جمعية النساء صاحبات الأعمال (SEVE)، و الكنفدرالية للصناعيين والمنتجين الجزائريين (CIPA)، إلى جانب الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين (UNEP) خلال لقاء الثلاثية الأخير بالاجتهاد في العمل واستغلال الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة قصد رفع السقف المطلوب من طرف الحكومة لإدماج اكبر عدد من الشباب في هذه الصيغة الجديدة التي توفر موارد مالية هامة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية .

المحور الثاني : إنشاء الهيئات التشاورية

بغض النظر عن الإجراءات التي اعتمدتها السلطات العمومية في ما يتعلق بمخطط ترقية التشغيل من إجراءات ملموسة تجسدت في المنظومة التشريعية والتنظيمية المكرسة حاليا ، فان المخطط الحكومي لم يغفل الجانب المهم في الإستراتيجية المتمثل في إنشاء ووضع هيئات تنسيقية ما بين القطاعات تكون وظيفتها التشاور والاقتراح . وهو المحور السابع والأخير ، بل انه المهم في وجهة نظري لكونه الجهاز الدائم الذي يمثل (آلية لليقظة الاقتصادية والاجتماعية *commission de veille économique et sociale* لأنه و في هذا الشأن، وقصد مكافحة البطالة وعدم الاستقرار بصفة فعالة، لاسيما الشباب، فإنه أصبح من الضروري إرساء شراكة من شأنها توحيد عمل السلطات العمومية، علما أن التشغيل لا يتأتى إلا من الاستثمار والنمو الاقتصادي.

وعليه، ينبغي إشراك كافة الجهات المعنية بترقية التشغيل مع تعزيز العلاقات بين مختلف القطاعات كالتعليم والتكوين المهنيين والتعليم العالي والبحث العلمي وذلك بغية التوفيق بين معادلة التكوين والتشغيل وتطويره وفقا لاحتياجات السوق والاقتصاد المحلي وبالتالي الوصول إلى مفهوم إجمالي للتكفل بالمسائل المرتبطة بالتشغيل.

وعلى هذا الأساس فقد أنشئت الدولة لجنة تقنية خاصة تضم جميع قطاعات النشاط في البلاد مع ممثلي جميع الوزارات والهيئات الخاصة لتدارس متطلبات سوق العمل من حيث العرض والطلب لاقتراح الحلول وتقديم التوصيات اللازمة لتصحيح الاختلالات المسجلة أو التي ستسجل في مجال التحكم في اليد العاملة الوطنية وتأهيلها وتركز على المستوى المحلي على لجان ولائية لترقية التشغيل يرأسها الولاية.

1. الإطار القانوني:

أنشأت اللجنة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-101 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1431 الموافق 29 مارس 2010 والمتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها.

تجتمع هذه اللجنة، المشكلة من ممثلين عن مختلف القطاعات والهيئات مرتين (02) في السنة وذلك قصد التفكير والمناقشة واقتراح أعمال ترمي إلى تحسين وضعية سوق التشغيل وكذا تقييمه.

2. المهام الأساسية للجنة:

اللجنة الوطنية لترقية التشغيل جهاز استشاري للتشاور والتقييم حول كل المسائل المرتبطة بالتشغيل ، وتكلف بهذه الصفة بإبداء الآراء والاقتراحات والتوصيات لاسيما في مجال:

- الأعمال والمخططات والبرامج المتعلقة بترقية التشغيل والمحافظة عليه.
- متابعة تنفيذ التدابير المتخذة في إطار السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة بالعلاقة مع القطاعات المعنية ضبط سوق العمل لاسيما تطوير التاهيلات والمعادلة بين التكوين والتشغيل.
- اعداد قائمة المهن والحرف أو التاهيلات وتحليل تطورها وتقييمها.
- تنمية التآزر الضروري بين مختلف القطاعات المعنية بترقية التشغيل.
- تقييم البرامج القطاعية الرامية الى ترقية التشغيل.
- تحديد معايير تطور سوق الشغل.
- الدراسات والتقييم الدوري على المستوى الكمي والنوعي حول تنفيذ مختلف محاور مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة.
- تطوير نظام جمع المعلومة الإحصائية حول التشغيل والبطالة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ومعالجتها ونشرها .
- القيام بالدراسات والتحليل المتعلقة بظاهرة العمل غير المنظم.
- تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول سوق العمل لاسيما المعلومات المتعلقة بإنشاء مناصب العمل في مختلف قطاعات النشاط وكذا تقلبات سوق العمل .
- توحيد مفاهيم سوق العمل ومنهجياته ومؤشراته وتقييم إحداث مناصب الشغل .
- تحليل الحصائل الإجمالية والقطاعية لليد العاملة وتقييمها.

ولأداء مهامها، تشكل اللجنة الوطنية، إضافة إلى القطاعات الأساسية للاقتصاد المولدة لأكثر عدد من مناصب الشغل، لاسيما قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والفلاحة والنقل، من الإدارات والمؤسسات المتخصصة المكلفة بترقية التشغيل.

أما اللجان الولائية لترقية التشغيل فتكلف بالأساس بتنفيذ لتوجيهات والقرارات التي تتخذها اللجنة الوطنية وتطوير المبادرات المحلية لترقية التشغيل مع الأخذ في الحسبان خصوصيات الولاية ، وكمثال على ذلك فتتوجها لبروتوكول الاتفاق بين الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي في 27 سبتمبر 2010 فقد اختيرت ولاية البليدة وعين تيموشنت كولايتين نموذجيتين في إطار دعم و تطوير المبادرات المحلية للتشغيل و بالتعاون مع الوكالات الإسبانية للتشغيل .

وفي هذا الشأن، أوضح السيد وزير العمل و التشغيل والضمان الإجتماعي بخصوص هذا الاختيار مؤكدا أن ولاية عين تيموشنت تتوفر على معطيات وقدرات كبيرة في السياحة، في حين تمتاز ولاية البليدة بنسيج و حوض كبير في مجال الصناعة و بالتالي سنترقب ما تعطينا التجارب على مستوى هاتين الولايتين في المجال المحلي للتشغيل (07)

ان المنتظر من هذه اللجنة بالفعل هو تشغيل نظام لليقظة والإنذار المبكر لأي اختلال قد ينجم عن تطبيق أو سوء تطبيق الإستراتيجية الوطنية المصادق عليها من طرف الحكومة قصد ترقية التشغيل والتكوين المهني والعالي ، وتبعا لمهامها فان هذه اللجنة يمكن لها في أي حين إطلاق صفارة الإنذار لتعديل مخطط عمل الحكومة او الإشارة بأي إجراء ملائم يخدم الصالح العام .

إنشاء مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهنيين:

يعتبر التكوين المهني أو التعليم المهني مجالاً لكسب المعرفة والخبرة العلمية والعملية في العديد من الميادين الحرفية والمهنية. كما يمكن المتدرب من ولوج عالم الشغل (حسب طبيعة التخصص ومدى أهميته في سوق العمل) بعد فترة تكوين تتراوح بين سنة وثلاث سنوات. توفر مؤسسات التكوين -بالإضافة للتكوين النظري والتطبيقي- إمكانية الاحتكاك بعالم الشغل وذلك بتنظيم زيارات وتدريبات داخل ورشات البناء والمقاولات الصناعية.

وتعد مخرجات التكوين المهني من المرتكزات المحورية لاتخاذ أي قرار على مستوى المؤسسة الاقتصادية لاسيما ظل خصوصية العرض الموجود ومنطق الطلب التي تفرضه متطلبات المرحلة الراهنة اذ تبقى مسألة اليد العاملة المؤهلة من ابرز التحديات الإستراتيجية التنموية في الجزائر خاصة فيما يرتبط بأبعادها الصناعية والتكنولوجية ، وفي الواقع أهمل قطاع التكوين المهني علاقته بسوق العمل الدائمة التغير ليتحول التكوين المهني مع الوقت الى مجرد جزء مندمج في المنظومة التربوية لا يلي رغبات الهيئات المستخدمة حيث ابتعد عن مهماته الرئيسية وصار كما يصفه البعض ملجأ للمقصيين من منظومة التربية الوطنية (08)

وعليه فقد انتبهت الهيئات الوصية على قطاع التكوين المهني الى وظيفته الأساسية وهو تزويد المحيط الاجتماعي والاقتصادي بالمخرجات عن طريق تكييف عروض التكوين المهني مع المتطلبات الاقتصادية ، وهي المهمة الرئيسية التي يضطلع بها مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهنيين الذي أنشأ تطبيقاً للمرسوم التنفيذي 09 / 170 المؤرخ في 02 ماي 2009 وهو هيئة وطنية استشارية للتشاور والتقييم في مجال التكوين والتعليم المهنيين يساهم في اطار صلاحياته في اعداد وضبط السياسة الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين وهو بهذه الصفة يتولى :

- المساهمة من خلال الآراء والتوصيات في الإستراتيجية الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين من اجل ضمان انسجامها وتحسين مردوديتها وتكييف عروض التكوين مع متطلبات المحيط الاجتماعي والاقتصادي .

- المساهمة من خلال التوصيات والآراء في تقوية المنظومة الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين وتقديم كل الاقتراحات عن مجمل البرامج الموضوعية حيز التنفيذ في هذا المجال .

- المساهمة في تطوير فروع وأنماط التكوين المطلوبة في سوق العمل بطريقة تضمن تطابق عروض التكوين واحتياجات سوق الشغل من خلال الاقتراحات المعبر عنها من اللجان التقنية المختصة واللجان الولائية التابعة له .

- المساهمة في تدعيم المدونة الوطنية لشعب التكوين والتعليم المهنيين عن طريق ادراج فروع جديدة تستجيب لمتطلبات سوق الشغل ، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى البرنامج التنفيذي الجزائري الفرنسي المتضمن دعم مشروع اعداد المدونة الجزائرية للمهن والوظائف والتي أسفرت عن اعداد بطاقات الوظائف لقطاعات الفنادق والإطعام والسياحة وستبدأ الأشغال المتعلقة ببطاقات وظائف قطاعي النقل والخدمات اللوجستية .

وفي هذا المنظر فان اعداد المدونة سيزود الوكالة الوطنية للتشغيل بقاعدة مرجعية في مجال العرض والطلب على التشغيل بما يساعد على تنظيم سوق العمل تنظيمياً محكماً .

كما تم مؤخراً تنصيب خلايا التوجيه والمرافقة على مستوى جميع مؤسسات التكوين المهني البالغ تعدادها 1200 مؤسسة لفائدة طالبي التكوين قبل وأثناء وبعد فترة التكوين، اذ تعتبر هذه الخلايا أداة هامة للإرشاد والتوجيه تتيح كل المعلومات حول عروض وفرص

التكوين وحول إمكانيات التشغيل من خلال الإجراءات والإمكانيات التي تمنحها الدولة في إطار الدعم والمساعدة على الإدماج المهني ، تضم ممثلين عن قطاع التكوين المهني والتشغيل والتضامن الوطني من أجل توفير الدعم التقني للمتكوينين والمتربين الراغبين في ولوج سوق العمل حسب المهن التي تتطلبها كل منطقة مراعاة للخصوصية الجغرافية والإمكانيات الاقتصادية فما يمكن أن يحتاجه سوق العمل في منطقة ما يختلف عن بقية المناطق نظرا لتعدد إمكانيات الاندماج المهني في بلادنا التي تزخر بتنوع جغرافي يمكن أن يستوعب جميع النشاطات إذا توافرت عوامل النجاح .

كما سيتم في المستقبل القريب تنصيب المرصد الوطني للتكوين المهني الذي سيتكفل بالمهام التالية :

- تأسيس نظام اعلامي فعال حول التكوين والتعليم المهنيين وسوق العمل على المستويين الوطني والجهوي.
- المساهمة كأداة لسياسة تنمية التكوين والتعليم المهنيين للتزويد وتحديد الاحتياجات في التكوين والمؤهلات (مادة 25 من القانون رقم 07/08 المؤرخ في 2008/02/23 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين) .

الخاتمة:

رغم تحسن معدل النمو خلال السنوات الأخيرة، فإن وتيرة إحداث مناصب الشغل تظل غير كافية لاستيعاب العجز المتراكم في مجال التشغيل، حيث أن عروض العمل لا تساير المعدل المرتفع لنمو الفئة النشطة البالغة سن العمل. وتبقى هذه الأخيرة مرشحة للارتفاع خلال العقدين المقبلين بحكم توافد عدد كبير من السكان النشيطين على سوق الشغل خاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي لذا فإن الاعتماد على مخطط واحد لترقية التشغيل وإن كان ضروريا فهو غير كاف لأن البرامج العمومية للمساعدة على الإدماج المهني ممولة بالكامل من ميزانية الدولة التي تخضع في تمويلها إلى موارد المحروقات المهددة أسعارها في أي وقت، لذلك وبدلا من الاعتماد عن هذه المنهجية فإنه يجدر استغلال الظرف المالي المريح للبلاد قصد إنشاء نشاطات تساعد على تنويع الاقتصاد الوطني خاصة في مجال الخدمات والسياحة والفلاحة مع عدم إهمال القواعد الصناعية الحالية التي تحتاج إلى مزيد من المساعدة من ميزانية الدولة خاصة فيما يتعلق بالتجهيز واقتناء التكنولوجيا الحديثة لإسناد باقي النشاطات الأخرى خاصة تلك المبادر بها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة واستيعاب الفئة النشيطة من المجتمع.

أي باختصار يجب أن تركز السياسة الوطنية للتشغيل على تثمين الموارد البشرية بضمان تكوين يتماشى مع متطلبات سوق الشغل والتحول التكنولوجي التي يمكن الاستفادة منها في ترقية التشغيل وزيادة فرص العمل خاصة في قطاع الخدمات الذي تقل نسبة مساهمته في الدخل الوطني وخلق فرص للتشغيل.

المراجع:

- 01- مقتطف من كلمة السيد طيب لوح الوزير المكلف بالتشغيل ، متوفرة بالموقع الالكتروني للوزارة ، جوان 2007 www.mtess.gov.dz
- 02- اهداف ومحاور مخطط النشاط لترقية التشغيل كمكافحة البطالة ، وثيقة رسمية منشورة بموقع الوزارة www.mtess.gov.dz
- 03- بن عزة محمد ، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 ، مداخلة في الملتقى الدولي (استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة) ، جامعة المسيلة ، ص05
- 04- Bourenane.Lounes, « Enjeux et Contraintes de l'Economie Nationale , » in Débat national sur le développement économique et la politique sociale, du 29 sep au 03 oct 1996, Palais des Nations – club des Pins, Alger. P361
- 05- برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، تقرير حكومي رسمي مقدم إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء NEPAD، نوفمبر 2008، ص121.
- 06 - اللقاء الوطني لمدرء التشغيل ، مداخلة السيد الوزير ، 2012/01/28
- 07- تدخل السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ، حفل توقيع بروتوكول الإتفاق بين الوكالة الوطنية للتشغيل ووكالة التعاون الإسباني حول " دعم تنمية السياسات المحلية للتشغيل " ، 2011/01/03
- 08- الدكتور صالح صالح ، التكوين المهني بين خصوصية العرض ومنطق الطلب ، جامعة سطيف 2011

المراجع القانونية:

- المرسوم 126/08 المعدل والمتمم المؤرخ في 19 أفريل 2008 المتعلق بالمساعدة على الإدماج المهني.
- المرسوم التنفيذي رقم 10-101 المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1431 الموافق 29 مارس 2010 والمتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لترقية التشغيل وتنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي 09 / 170 المؤرخ في 02 ماي 2009 المتعلق بإنشاء مجلس الشراكة للتكوين والتعليم المهنيين.